# كلمة

## سعادة السفير / د. فاضل محمد جواد

## الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون القانونية

## رئيس الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب

**بمناسبة إنعقاد الإجتماع الخامس للجنة المشتركة المكونة من خبراء وممثلي وزارات العدل والداخلية في الدول العربية لدراسة "الاتفاقية العربية الخاصة بأوضاع اللاجئين في الدول العربية"**

**الأمانة العامة**

**18 — 2018/7/19 م**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

—

**السادة خبراء وممثلي وزارات العدل والداخلية بالدول العربية**
**الحضور الكرام**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

يسعدني أن أرحب بكم في رحاب جامعة الدول العربية بيت العرب بمناسبة إنعقاد الإجتماع الخامس للجنة المشتركة من خبراء وممثلي وزارات العدل والداخلية في الدول العربية لدراسة الاتفاقية العربية الخاصة بأوضاع اللاجئين في الدول العربية.

كما يسعدني في هذا المقام أن أتوجه بالشكر والتقدير إليكم جميعاً لما تكبدتوه من عناء السفر لأجل إنجاز مهامكم القومية والمتمثلة في الخروج بإتفاقية عربية تساهم في التصدي لظاهرة تدفق اللاجئين بين الأقطار العربية ، والتي تعد خطوة هامة نحو تدارك مخاطر وتحديات حركة النزوح الجماعي للملايين من أبناء أمتنا العربية نتيجة لما تشهده بعض دولنا العربية من نزاعات مسلحة وعمليات إرهابية .

**السيدات والسادة**

إن أهم ما يشغل بال العالم أجمع بمختلف مؤسساته وتنظيماته وهيئاته وأفراده هو مشكلة تدفق اللاجئين العرب بمقاييس لم تشهدها الألفية الجديدة ، إذ ينبغي على الدول العربية جميعاً عدم تجاهلها لهذه التحذيرات، وأن لا تسمح لأزمة إنسانية عالمية طاغية بأن تتشكل، ولا بد من البحث عن حلول جذرية من خلال خبراء ذوي بصيرة، وهذا يتطلب وضع إتفاقية عربية قوية لحل مشكلة اللاجئين العرب ، تتضمن أحكاماً تسمح للاجئين بالتقدم بطلبات لجوئهم، وإعادة توطين الأكثر إنكشافاً للمخاطر قبل الآخرين، والعمل على فتح طرق آمنة إلى ملاذات اللاجئين ، و السماح بلم شمل العائلات وجمع الأشخاص بأهاليهم، ومنح اللاجئين تأشيرات دخول حتى لا ينفقوا كل ما لديهم ويتعرضوا لخطر الموت غرقاً وهم يحاولون الوصول إلى الأمان، وتوفير أساسيات الحياة الكريمة لهم من قبيل التعليم والرعاية الصحية وغيرها .

**السادة الحضور**

اليوم ينعقد الاجتماع الخامس للجنة المشتركة المكونة من خبراء وممثلي وزارات العدل والداخلية في الدول العربية لدراسة " الاتفاقية العربية الخاصة بأوضاع اللاجئين في الدول العربية"، وبدعوة مشتركة من قبل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون القانونية - الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب)، والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، وذلك تنفيذاً لقرار المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب رقم (916)، الصادر بتاريخ 2018/5/9، والذي نص في فقرته الثالثة على :

**عقد اجتماع آخر للجنة المشتركة من خبراء وممثلي وزارات العدل والداخلية في الدول العربية لدراسة الملاحظات التي عرضت في اجتماع المكتب التنفيذي.**

وذلك بعد إحاطة أصحاب المعالي وزراء العدل العرب بالقراءة الأخيرة لمشروع الاتفاقية وبالصيغة التي توصلتم إليها في إجتماعكم الرابع المنعقد بالقاهرة ، يومي 21 و2018/2/22، والتي تضمنت أيضاً التوصيات الختامية على النحو الآتي:

1- الموافقة على مشروع الإتفاقية العربية الخاصة بأوضاع اللاجئين في الدول العربية (القراءة الأخيرة) بالصيغة المرفقة، مع تحفظ المملكة الأردنية الهاشمية على إبقاء الفقرة (ب) من المادة الأولى، وكذلك تتحفظ على عبارة ( تسعى الدول الأطراف) الواردة في المادة الرابعة عشرة وتقترح أن تكون ( تلتزم الدول الأطراف).

2- رفع مشروع الإتفاقية العربية الخاصة بأوضاع اللاجئين في الدول العربية إلى مجلس وزراء العدل العرب في دورته القادمة لإعتمادها، وكذلك إحالتها إلى الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب في دورته القادمة لإعتمادها.

**وأخيراً أجدد ترحيبي بالحضور راجياً المولى عز وجل أن يكلل هذا الإجتماع بالتوافق على الخروج بصياغة نهائية وقراءة أخيرة للإتفاقية.**

**وفقكم الله وسدد خطاكم**

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**